

دور المتغير الثقافي في إدارة شؤون المهاجرين دراسة حالة ألمانيا

The Role of the Cultural Variant in the Management of Immigrants Case Study of Germany

د. سفيان جبران^{1*} & أ.د عبد المؤمن مجدوب²

¹ & ² مختبر إشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في التجربة الجزائرية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2018/10/08 تاريخ القبول: 2019/09/12 تاريخ النشر: 2020/02/16

ملخص: تعتبر الهجرة أحد محاور التفاعل الإنساني بين المجتمعات والحضارات، وللثقافة دور في تكريس هذا التفاعل، فكل دولة لها ثقافتها وعاداتها وتقاليدها وتاريخها الفريد الذي يميزها عن غيرها، وعليه يعتبر متغير الثقافة عامل أساسي لتحديد توجهات الدولة في إدارتها لشؤون المهاجرين إما إيجاباً أو سلباً والعمل على إدماجهم وتكاملهم داخل المجتمع دون تمييز عرقي أو اثني، وهنا تعتبر ألمانيا مثالا فريدا في دراسة العلاقة بين الثقافة والهجرة من خلال معايير الهوية الوطنية والجنسية التي تحكم ثقافة المجتمع الألماني القائمة على "العرق الآري".

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الثقافة، ألمانيا، الهوية الوطنية، الجنسية.

Abstract: Migration is one of the axes of human interaction between societies and civilizations, and culture has a role in perpetuating this interaction. Every country has its own culture, customs, traditions and unique history that distinguishes it from others. And integration into society without racial or ethnic discrimination. Here, Germany is a unique example in examining the relationship between culture and migration through the criteria of national identity and nationality that govern the culture of German society based on Aryan race.

Keywords: immigration, culture, Germany, national identity, nationality.

1. مقدمة

يواجه المهاجرون معضلة الإبقاء على إحساسهم الإثني بالهوية في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى التكيف مع المعايير الثقافية والاجتماعية والسياسية في البلد المضيف لهم، غير أن العديد من البلدان المضيفة لا تتقاطع فيها ثقافات المهاجرين ومجتمعات السكان الأصليين، مما يخلق كيانات منفصلة موجودة في واقع موازي، ونتيجة لذلك يتعين على حكومات هذه البلدان مواجهة التحدي والمتمثل في إعادة تقييم للقوانين المتعلقة بالهجرة.

ففي ظل مجتمع ديمقراطي مثل ألمانيا فإن التفاهم بين الثقافات ووضع سياسات ملزمة قانونا هما عاملان مترابطان يعكسان استراتيجيات الاتصال بين الشعب والإدارات السياسية لكل منهما، وعلى مدى عقود كان تدفق الأشخاص الذين يهاجرون إلى ألمانيا عنصرا أساسيا يؤثر على مجالات

* - الباحث: جبران سفيان djebrane1990@mail.com

التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية، فالحكومة الألمانية عملت على إيجاد توافق سياسي من أجل تقييد قوانين الهجرة مع التركيز في الوقت نفسه على حاجة البلد إلى تطوير برامج للتكامل، وفي خضم هذا فقد أدى ذلك إلى تضرر فئات مختلفة من المهاجرين.
إشكالية البحث:

تسعى هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط العامل الثقافي ودوره في عملية تنظيم وإدارة شؤون المهاجرين خاصة في الحالة الألمانية في ظل طغيان فردانية الثقافة والعرق للفرد الألماني، وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تكون الثقافة كمعيار مثبط لتكامل واندماج المهاجرين داخل المجتمع الألماني؟.
وللإجابة على الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي مؤشرات العلاقة بين الهجرة والثقافة؟
 2. ما مدى تأثير كل من الهوية الوطنية والجنسية على إدارة شؤون المهاجرين؟
 3. كيف أثرت التراكمات الثقافية للألمان على المهاجرين؟
- وللإجابة عن الإشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية كإجابة أولية:
1. هناك علاقة طردية موجبة بين الثقافة وإدارة شؤون المهاجرين.
 2. هناك علاقة طردية سلبية بين الثقافة وإدارة شؤون المهاجرين.
- منهج الدراسة: إن دراسة أي موضوع يحتاج وضعه في إطار منهجي وفق مقاربات ومناهج تتماشى وطبيعة الدراسة، وقد اعتمدنا في طرحنا للموضوع على منهج دراسة الحالة، المنهج الوصفي الاستكشافي، المنهج التحليلي التفسيري، وذلك للإجابة على الأسئلة البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة والتي أخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهدافها.

أولاً: العلاقة بين الهجرة والثقافة

إن هجرة الشعوب إلى مختلف مناطق العالم كان لها دور هام في تنمية الحضارات وتطور المجتمعات على مر التاريخ، فمنذ ظهور الدول القومية أخذت الهجرة تكتسي أهمية، وبالتالي تغيرت ملامح الهجرة من هجرة السخرة والاستعمار إلى هجرة العمالة غير القسرية وحركة السكان والتي كانت نتيجة لعدة عوامل وظروف، فقد سارت الهجرة جنباً إلى جنب مع تطور الدول القومية المعاصرة، وكما يصفها وينر Weiner فإن السمة الأكثر تميزاً في موجات الهجرة المختلفة في القرون السابقة هي أنها غيرت الهياكل الاجتماعية وخاصة التركيب العرقية لكل من البلدان المرسله والبلدان المستقبلية، وظهور ثقافات جديدة تختلف تماماً عن ثقافة الدول المستقبلية، مما أدى إلى

ظهور هياكل اجتماعية مختلفة وعليه يمكن القول "يخلق المهاجرون دولا، والدول تخلق مهاجرين"¹.

هناك العديد من الروابط بين الهجرة والتعددية الثقافية، ولكل منها فهم مختلف لمعنى التعددية الثقافية وقد يكون هذا الربط سببا مباشرا، بمعنى أن الهجرة تحول المجتمعات المستقبلية إلى مجتمعات متعددة الثقافات، وفي هذه الحالة يتم فهم التعددية الثقافية كعلامة على حقيقة للتنوع الثقافي وغالبا ما يكون هذا الفهم أيضا عرقيا ودينيا².

فالهوية الثقافية هي جزء من الهوية الاجتماعية التي تعكس تصور الفرد الذاتي وتعريفه الذاتي كعضو في مجموعة ثقافية، أي "مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بتراث ثقافي مشترك"، وفي أبسط الحالات ترتبط الهوية الثقافية بانتماءات المرء إلى جماعة إثنية معينة مع أمة، كما قد تشمل الهويات الثقافية لأفراد من عائلات مختلطة عرقيا انتقلوا من بلد إلى آخر من انتماءات مختلفة لعدة مجموعات عرقية في عدة دول³.

هناك العديد من الجوانب المعرفية والعاطفية للهويات الثقافية المذكورة في الأدبيات مثل التعريف الذاتي، والشعور بالانتماء ومدى ملائمته للقيم والمعتقدات الفردية، والموقف تجاه الجماعة العرقية أو الأمة، فالجانب السلوكي للهويات الثقافية هو مبدأ ثقافي يعكس مشاركة الفرد والتزامه مع مجموعة ثقافية معينة بحيث يشمل استخدام لغة مشتركة، وممارسة التقاليد والطقوس، ودعم القيم والمعايير، والمشاركة في التجمعات، ومعرفة التاريخ الوطني، إن تصور الهويات الثقافية للمهاجرين تنبع من هويات الأقليات الإثنية، ولكنه يتم في سياق تفاعل المهاجرين في البلد المستقبل⁴.

تعرف الهوية العرقية للمهاجرين على أنها "الجانب من الثقافة التي تركز على الإحساس الذاتي بالانتماء إلى مجموعة أو ثقافة المهاجرين"، والهوية الوطنية على أنها "تنطوي على مشاعر الانتماء إلى المجتمع الأكبر، ومواقفه تجاهه"، ولذلك فإن الهويات الثقافية لكل من الأقليات العرقية والمهاجرين متعددة الأوجه وتشمل الهوية الإثنية والهوية الوطنية، وفي حالة الأقليات العرقية

¹ Bryan.M, *The Globalization of Security State Power, Security Provision and Legitimacy*, united king: Palgrave Macmillan, ed1,2009,P114

² Holtug.N, Kasper.L and Lægaard.S.,*Nationalism and Multiculturalism in a World of Immigration*, united king: Palgrave Macmillan, ed1,2009,P03

³ Tartakovsky.E,"Cultural Identities of Adolescent Immigrants: A Three-Year Longitudinal Study Including the Pre-Migration Period", *Journal of Youth and Adolescence*, Volume 38, Issue 5, 2009, P655.

⁴ Ibid.

ترتبط الهوية الإثنية بحسها بالانتماء إلى مجموعتها الإثنية، وتتصل الهوية الوطنية بحسها بالانتماء إلى الأمة وفي حالة المهاجرين تتعلق الهوية الإثنية بصلتهم ببلد المنشأ الأصلي للمهاجرين وتتعلق الهوية الوطنية بصلتهم بالبلد المستقبل¹.

في منتصف التسعينيات كان العلماء وصانعو السياسات غالبا ما يميزون بين المواطنة "الإثنية" و"المدنية"، فمثل هذه الاختلافات تكون أكثر وضوحا في القوانين والسياسات التي تنظم حصول الأجانب على المواطنة القانونية في بلد إقامتهم، لأن المواطنة العرقية ترتبط بسندات ذات أصول مشتركة، وقد حدد قانون الجنسية الألماني قبل عام 2000 هذا النهج في أوروبا وتم منح الجنسية الألمانية لأولئك المنحدرين من أصل ألماني والذين يعيشون في أوروبا الشرقية - حتى عندما لم يعد هؤلاء الأفراد يتحدثون الألمانية - في حين حرما الجنسية لأطفال المهاجرين الأتراك الذين ولدوا على أرض ألمانية ولم يعيشوا أبدا في بلد آخر².

وفي اليابان يظل نموذج المواطنة الذي يعتمد على الدم والثقافة الوسيلة الرئيسية للوصول إلى المواطنة، فالبدل عن المواطنة العرقية هو نموذج مدني يستند إلى الاعتقاد بأن الارتباط الأساسي للشخص ببلد ما هو سياسي وليس عرقي أو ثقافي، وتعني المواطنة المدنية على الأقل عملية بسيطة نسبيا وقابلة للتحقيق من اكتساب المواطنة الأجنبية للمهاجرين الأجانب والتي غالبا ما تسمى التجنس³.

إن مفهوم المواطنة في تعريفه الأضيق يشمل "تلك العلاقة القانونية التي تجمع بين الفرد والنظام السياسي"، ويمكن لهذه العلاقة من حيث المبدأ أن تتخذ أشكالا كثيرة فجزء كبير منها يعتمد على تعريف النظام السياسي، ومع تطور السياسات على غرار تشكيل الدولة منحت المواطنة في الغرب طابعها الكامل والمؤسسي وأصبحت الجنسية عنصرا أساسيا من عناصر المواطنة، واليوم يشير مصطلح الجنسية إلى الدولة الوطنية، فمن الناحية القانونية التقنية فإنه يعكس إطارا قانونيا مختلفا وكلاهما يحدد الوضع القانوني للفرد من حيث عضوية الدولة. ولكن المواطنة تقتصر إلى حد بعيد على البعد الوطني، في حين تشير الجنسية إلى البعد القانوني الدولي في سياق نظام

¹ Ibid, P656.

² Bloemraad, I, "Citizenship and Pluralism: Multiculturalism in a World of Global Migration", in Bodemann, M, Citizenship and Immigrant Incorporation Comparative Perspectives on North America and Western Europe, new york: Palgrave Macmillan, ed1, 2007, PP 57.60

³ Ibid

مشترك بين الدول، وينطوي الوضع القانوني على تفاصيل من تعترف به الدولة كمواطن والأساس الرسمي لحقوق ومسؤوليات الفرد فيما يتعلق بالدولة¹.

ويؤكد القانون الدولي على أنه يجوز لكل دولة أن تحدد من يكون مواطنًا في تلك الدولة، وتختلف القوانين المحلية حول من هو المواطن اختلافًا كبيرًا بين الدول، وبالتالي فهناك اختلافات ملحوظة في كيفية التعبير عن المواطنة وكيفية تعريف غير المواطنين، فالنزعة القومية العدوانية والمنافسة الإقليمية بين الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وفي القرن العشرين جعلت مفهوم ازدواجية الجنسية غير مرغوب فيه، وهو ما يتنافى مع الولاءات الفردية وزعزعة استقرار النظام الدولي، فالسلطة المطلقة للدولة على الإقليم ومواطنيها لا يمكن أن تستوعب بسهولة ازدواج الجنسية².

وبالرجوع لأدبيات سياسة الهجرة في الدول الغربية الفردية غالبًا ما نجد أنها تستخدم الحجج الثقافية أو حجج الهوية الوطنية كتفسيرات مخصصة للعلاقات بين البلدان، والنهج النظري وراء هذه الحجج يجعل من القضية أن التاريخ الفريد لكل بلد مفاهيمه بخصوص المواطنة والجنسية وكذلك المناقشات حول الهوية الوطنية والصراعات الاجتماعية داخله، وأن تشكيل سياسات الهجرة غالبًا ما يستخدم النهج التاريخي وبالتالي نلاحظ تراجع أهمية العوامل الخارجية أو الظرفية، وفي هذا السياق ركز Rogers Brubaker على مفاهيم المواطنة في كل من ألمانيا وفرنسا عندما أكد على أن "مصالح الدولة في مواطنة واسعة أو مقيدة لا تعطى على الفور لإعترافات اقتصادية أو اجتماعية أو ديمغرافية أو عسكرية، وبدلاً من ذلك فإن المفاهيم المتعلقة بما هو في مصلحة الدولة يتوسط ذلك من خلال التفاهم الذاتي والمعايير الثقافية بطرق التفكير والحديث عن الأمة"³.

كما قدمت Jeannette Money ثلاثة مؤشرات مختلفة للهوية الوطنية للدولة⁴:

¹ Sassen.S, (2006), "The Repositioning of Citizenship and Alienage: Emergent Subjects and Spaces for Politics", in Bodemann.M, Migration, Citizenship, Ethnos, New york: Palgrave Macmillan, ed1, P15

² Ibid,P16.

³ Ette.A,"Germany's Immigration Policy 2000-2002 Understanding Policy Change With Political Process Approach",Center on Migration, Citizenship and Development, working papers,N°3, Bremen: COMCAD ,2003,P14.

⁴ Ibid,P15.

1. درجة تجانس السكان وترى من خلال هذا المؤشر أنه كلما كان البلد أكثر تجانسا من الناحية الاثنية وكلما زادت تهديدات المواطنين بتدفق المهاجرين فإن سياسة الهجرة الناتجة ستكون أكثر تعقيدا.
2. الاختلاف بين مجتمعات المستوطنين على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تم إنشاؤها من خلال الهجرة والعرقيات من أوروبا والتي عملت على دمجها تحت هوية وتاريخ ولغة ودين مشترك وتشابه ظاهري فإنها تعتبر الهجرة كقيمة إيجابية، وبالتالي فإن سياسة الهجرة ستكون أكثر توسعية.
3. قانون المواطنة وهنا ترى الباحثة أن التمييز الرئيسي بين البلدان التي تميل قوانينها إلى المواطنة على أساس النسب والبلدان التي تستند قوانين جنسيتها الخاصة إلى المواطنة بالولادة على أرض الإقليم الوطني فإن سياستها المتعلقة بالهجرة ستكون أكثر ليبرالية.

ثانيا: الهوية الوطنية والجنسية كمؤشر من المؤشرات الثقافية.

أدت المناقشة في العلاقة بين الهجرة وأنماط المواطنة إلى ظهور اتجاهين متناقضين، بحيث يتوخى¹:

الاتجاه الأول والذي يتمثل في ما بعد القومية والتي تميزت بزيادة التقارب في سياسات المواطنة الوطنية، وفقا لهذا الرأي ما بعد القومية فإن المواطنة الوطنية تفسح الطريق أمام "نموذج عضوي ما بعد القومية" الجديد، وبفضل التأثير الدولي المتزايد لمعايير حقوق الإنسان واحترام "الشخصية"، قال دعاة هذا الرأي إن الحقوق تتساوى بشكل متزايد بغض النظر عن المركز الوطني ومع مرور الوقت يفترض أن تفقد الجنسية الوطنية الكثير من أهميتها التقليدية، خاصة بالنسبة للمهاجرين وحتى عندما لا تزال الدول القومية تمنح الحقوق وتكفلها، فإنها تقوم بذلك على نحو متزايد على أساس معايير ما بعد الوطنية.

الاتجاه الثاني بشأن تغيير الجنسية وقانون الجنسية يؤكد على أهمية الثقافات والتقاليد السياسية الوطنية، ووفقا لهذا الرأي فإن البلدان لديها مفاهيم متميزة عميقة الجذور عن الأمة التي تشكل نهجها إزاء العضوية السياسية، وفي مواجهة التحديات المماثلة التي يواجهها المهاجرون فإنها تستجيب بشكل مختلف تماشيا مع تقاليد الثقافة السياسية الخاصة.

تعتبر أعمال بروباكر Brubaker من بين الأعمال ذات الصلة المباشرة في هذا الموضوع، فيجادل بقوله "أن تسلسل فرنسا وألمانيا التاريخي المتباين لبناء الدولة قادهما إلى تطوير مفاهيم مختلفة

¹ Elaine.R, "Immigration and Changing Definitions of National Citizenship in France, Germany, and Britain", French Politics, vol4,2006, P238.

للوطن، وبمجرد إنشائها تنعكس هذه المفاهيم عادة في سياسات المواطنة والجنسية بطريقة مستقرة إلى حد ما، ونظرا لأهميتها الرمزية والعاطفية فهي تقاوم بعناد التغيير"، ووفقا لأطروحة بروباكر... في ألمانيا حيث يسبق بناء الدولة تفهم الأمة بمصطلحات "إثنية ثقافية"... وفي قانون الجنسية يعبر عن ذلك من خلال الاعتماد على الدم أو منح الجنسية الوطنية على أساس النسب، وعلى النقيض من ذلك فبناء الدولة أولا كما هو الحال في فرنسا أخذ طابع سياسي - مدني أكثر ويفهم في مصطلحات أقل بدائية، مما أدى إلى قوانين الجنسية الحالية التي يسود فيها القانون، أو إسناد الجنسية على أساس مكان الولادة¹.

ولعل من بين هذه النماذج المتنوعة لنظم المواطنة نجد تطبيق اثنين منها²:

أ. النموذج الشعبي أو الإثني يعرف الانتماء إلى الأمة من حيث الانتماء العرقي (الأصل المشترك، اللغة والثقافة)، وهو ما يعني إستبعاد الأقليات من المواطنة ومن مجتمع الأمة، لقد اقتربت ألمانيا من هذا النموذج في الماضي وهي ليست بعيدة عنه بحيث لم يكن لدى غالبية المهاجرين الحق في الحصول على الجنسية.

ب. النموذج متعدد الثقافات وجوهر هذا النموذج أنه يعرف الأمة كمجتمع سياسي على أساس الدستور والقوانين والمواطنة، وليس من الملزم أن تحدث فرقا في القواعد السياسية، هذا النهج التعددي أو متعدد الثقافات للمواطنة جديد نسبيا، وقد طبق على نطاق واسع في أستراليا وكندا والسويد، ومؤثرة كذلك في هولندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبلدان أخرى.

جدول رقم 01 يوضح سيناريوهات إدارة شؤون المهاجرين في إطار مؤشر المواطنة والقبول

والاستقبال³

مع تعدد الجنسيات في الدولة	دون تعدد الجنسيات في الدولة	
لامركزية	مركزية	سياسة المواطنة
مركزية/تعاونية/غير متماثلة	مركزية/تعاونية	سياسة القبول
غير متماثلة	تعاونية	سياسة الاستقبال

¹ Ibid, P239.

² Korkmaz.T, (Comparison of Swedish and German Immigrant Integration Policies within the light of the European Union Framework), Master Thesis MSc in International & European Relations, Linkopings Universitet,2005, P19

³ Zapata-Barrero.R and Barker.F, "Multilevel Governance of Immigration in Multinational States: 'Who Governs?' Reconsidered", in Hepburn.E, **The Politics of Immigration in Multi-Level States Governance and Political Parties**, New Yourk: Palgrave Macmillan, ed1,2014, P35

Source: Zapata-Barrero.R and Barker.F, "Multilevel Governance of Immigration in Multinational States: 'Who Governs?' Reconsidered", in Hepburn.E, **The Politics of Immigration in Multi-Level States Governance and Political Parties**, New Yourk: Palgrave Macmillan, ed1, 2014, P35

يساهم متغير الهوية الوطنية بإعتباره أحد متغيرات التي اعتمدنا عليها في هذه دراسة في فهمنا لسياسات الهجرة وإدارة شؤون المهاجرين في¹:

1. استكشاف تاريخ وتقاليد الدول القومية مما يساعد على تفسير ما هو حتي سياسيا.
2. يفسر السبب في أن بعض الدول تفضل الهجرة الدائمة في حين أن دول أخرى تفضل هجرة "العمالة المؤقتة".

هناك ثلاث ردود أوروبية أساسية على وصول الأقليات العرقية المهاجرة في فترة ما بعد عام 1945 الأول هو مبدأ الاستيعاب الذي أكدت عليه فرنسا بشدة والثاني هو نظام غاستاربيدر Gastarbeiter بمعنى "العمال الضيوف" في البلدان الناطقة بالألمانية والتي بموجبها يحرم العمال المهاجرون من الجنسية، والثالث هو نوع آخر من التعددية الثقافية التي يعتقد عادة أنه تمثله السويد وهولندا والمملكة المتحدة.

لقد تم مناقشة مسألة الاندماج الاجتماعي الثقافي للمهاجرين منذ فترة طويلة تحت عنوان "الاستيعاب"، وأظهرت الدراسات المبكرة عن إدماج المهاجرين مثلا في الولايات المتحدة في إطار عملية الاستيعاب بإعتبارها عملية خطية وحتمية، وقد طعن فيها العديد من العلماء وكانت الانتقادات الرئيسية هي أن إدماج المهاجرين في المجتمع المضيف يتكون من عدة أبعاد، وأن تبني الثقافة المضييفة ليس هو نفسه التخلي عن الثقافة الأصلية، وأنه لا توجد ثقافة أساسية فريدة يمكن للمهاجرين أن يمزجوها، وقد تم تصور التوليفات المختلفة التي يمكن أن تتخذها الثقافة المستضييفة وتوجهات الثقافة الأصلية، وهنا يميز بيري Berry في نموذج (ما يسميه "التثاقف") بين بعدين هما²:

أ. هو ما إذا كان المهاجرون يحافظون على ثقافتهم الأصلية (الثقافة الإثنية).

ب. ما إذا كان يعتمد (المهاجر) البلد المضيف وثقافته.

ويؤدي الجمع بين هذين البعدين إلى أربع استراتيجيات للترابط:

1. **التكامل** حيث يتم الجمع بين الثقافتين.

¹ Rex.J and Gurharpal.S, (Multiculturalism and Political Integration in Modern Nation-States: Thematic Introduction), **International Journal on Multicultural Societies (IJMS)**, Vol 05, N°01,2003, PP 05,06

² Ersanilli.E and Koopmans.R,(Ethnic Retention and Host Culture Adoption among Turkish Immigrants in Germany, France and the Netherlands: A Controlled Comparison), **Social Sciene Research Center Berlin**, 2009,P02.

2. الاستيعاب الذي تعتمد فيه الثقافة الوطنية على حساب الثقافة العرقية.
 3. الفصل عندما يتم الحفاظ على الثقافة العرقية دون اعتماد الوطنية والثقافة في البلد المضيف.
 4. التهميش عندما يكون المهاجر بعيد المنال عن الثقافتين.
- كما أن هناك دراسات تصنف تقريبا ألمانيا وفرنسا على أنها أقرب إلى واحد من ثلاثة أنواع مثالية مختلفة والتي تتميز على التوالي بصعوبة وصول المهاجرين لحقوق المواطنة الفردية وقلة الإيواء من الاختلاف الثقافي (ألمانيا)، وسهولة الوصول إلى الفرد (فرنسا).
- ويرى كويمانز Koopmans وزملاؤه في وصف هذه الأنواع من أنظمة التكامل على أنها "الاستيعاب" و"العالمية" و"التعددية الثقافية" على التوالي، فينبغي هنا التوضيح مما سبق أن استخدام التسمية "العالمية" للدلالة على سياسات التكامل على النمط الفرنسي لا يعني ضمنا غياب ضغوط الاستيعاب، وفي الأنظمة العالمية ينظر إلى التعابير العلنية للهوية العرقية أو اللغوية أو الدينية على أنها تتعارض مع المشاركة في المؤسسات العامة، كما يتجلى ذلك بطريقة مثالية من خلال الحظر الفرنسي على ارتداء "رموز دينية مثل الحجاب" في المدارس الحكومية، وعلى النقيض من الأنظمة الاستيعابية، فإن الثقافة العامة ليست محددة بشكل خاص (كما هو الحال في الإشارات المتكررة في المناقشات الألمانية إلى الهوية "اليهودية المسيحية" للبلاد، ولكنها - على الأقل من الناحية النظرية - محايدة ثقافيا أي عالمية¹.

تعتبر مسألة إدراج أو استبعاد المواطنة من المجتمع السياسي من أهم المسائل التي تطرح في قضايا الهجرة خصوصا فيما يتعلق بالجانب الثقافي للدولة المضيفة، وتأثير ذلك على سياسة وإدارة شؤون المهاجرين بحيث يقسم مارشال Marshall حقوق المواطنة إلى ثلاث فئات رئيسية: المدنية والسياسية والاجتماعية، أما المدنية فتشير إلى الحقوق الضرورية للحرية الفردية: حرية الشخص وحرية التعبير والفكر والإيمان والحق في الملكية والحق في العدالة، وأهم جانب من جوانب الحقوق السياسية هو الحق في المشاركة وفي ممارسة السلطة السياسية وعملية صنع القرار، ووسائل ممارسة هذا الحق هي التصويت محليا ووطنيا²، وتشمل الحقوق الاجتماعية الحق في مستوى معيشي وحصص في الرفاه الاقتصادي واستحقاقات الضمان الاجتماعي، فضلا عن الفوائد التعليمية والصحية ومن خلال تحديد حدود الانتماء الوطني، وتنظيم مستوى

¹ Ibid, P03.

² Gönül.T,(the Rise of Islamism Among Turkish Immigrants in Germany and the Netherlands), the degree of Doctor of Philosophy in Political Science, Florida Interntional University,2008,P33

المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين تحدد قوانين الجنسية الجهات الفاعلة في المجال العام وطبيعة التفاعل بين الأعضاء وغير الأعضاء¹.

ثالثا: الثقافة الألمانية وتأثيرها على إدارة شؤون المهاجرين.

يلعب الوضع القانوني للهويات دورا هاما فمثلا يتشكل الوضع القانوني للإسلام من خلال العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية في البلد المضيف، في ألمانيا لا تعتبر الدولة على أنها عرقية في شكل فرنسي أو هولندي بل هي دينية محايدة وهذا يعني أنها لا تتخذ موقفا بشأن الشؤون الدينية، هذا التمييز مهم لأنه في ألمانيا لا يتم فصل الدولة والمؤسسات الدينية بشكل صارم²، فالجماعة اليهودية والكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية جميعها تتمتع بمكانة دينية معترف بها توفر لهم الحقوق والامتيازات في قطاعات هامة من المجتمع مثل التعليم، وكونها مجتمعات دينية معترف بها فإنها تستطيع الوصول إلى المدارس العامة والمستشفيات وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والإسلام الذي يفتقر إلى هذا النوع من المركز يقتصر على حدوده خارج الهيكل المؤسسي للمجتمع المضيف، وللإقصاء المؤسسي عواقب هامة كونه يخلق الشعور بالتمييز والاستبعاد من المشاركة في الهيكل الديمقراطي للمجتمع الألماني³.

يوضح بروباكر Brubaker Rogers في مقالته "الهجرة والمواطنة والدولة القومية في فرنسا وألمانيا: تحليل تاريخي مقارنة" من خلال الطرق التي أدت بها المفاهيم المختلفة للوطن إلى تعريفات ونماذج مختلفة للمواطنة في ألمانيا، مما يؤثر بدوره على فرص المهاجرين في الحصول على الجنسية، لا توجد طريقة شاملة لكيفية تحديد العضوية أو المواطنة في الدولة، وتختلف عملية التجنيس والحصول على الجنسية حسب البلد، فالسياسات الأكثر توسعية مثل سياسات كندا تجعل من السهل تجنسها بمجرد أن يكون المهاجر مؤهلا، ومع ذلك فإن الدول الأخرى أكثر تقييدا لا تشجع أو تجعل عملية التجنس بسيطة ويجادل

¹ Ibid, P34

² Ibid, P34

³ Ibid, P34

بروباكر بأن سياسات المواطنة اليوم تستند إلى تقاليد الأمة ب"ما هو وجود دول وطنية معينة حتى الآن والأصول التاريخية المميزة ..."¹.

لفهم المفاهيم الحالية للمواطنة في ألمانيا من المهم أولاً أن نسأل كيف يفهم كل بلد معنى الدولة، وما هي الخطابات حول إنشاء هذه الهوية، بالنسبة لفرنسا مثلاً ولدت هذه الهوية من الثورة الفرنسية واستندت إلى فهم سياسي وعالمي واستيعاب للمواطنة، ومن ناحية أخرى لم يكن فهم ألمانيا الأولي للمواطنة قائماً على دولة إقليمية أو سياسية، وإنما على أصل وثقافة مشتركين يؤديان إلى فهم المواطنة الإثنية الثقافية².

وخلافاً لغيرها من الدول القومية المماثلة التي قامت على أساس قوانين المواطنة الخاصة بها على خليط من جنس الدم (المواطنة على أساس النسب) و(المواطنة المستمدة من مكان الولادة)، رفضت ألمانيا دائماً اعتماد هذا الأخير مستندة إلى قانون الجنسية المشترك وكان قانون الجنسية الألمانية الإثني-الوطني والمعاملة الرسمية "للأجانب" مصدراً لعدم الارتياح بالنسبة للمراقبين الغربيين³.

فبعد هجمات الألمان المتعصبين على المنازل التركية في مدن مولن الغربية في ألمانيا عام 1992 والتي خلفت عدة ضحايا وجهت انتقادات ضد الطابع العرقي القومي للجنسية الألمانية وعلى الرغم من أن الحكومة قد وعدت بإصلاح قانون المواطنة، إلا أنه لم يتم تنفيذ سوى عدد قليل جداً من الإصلاحات، ولا تزال المادة 116 من القانون الأساسي تعرف الألماني باعتباره عضواً في "جماعة من النسب"، ويعتبر تعريف الألماني من حيث النسب المشترك وليس من حيث مكان الولادة (جوس سولي) jus soli العقبة الرئيسية أمام التعايش السلمي بين المواطنين الألمان والمهاجرين غير الألمان، وعليه يمكن طرح تساؤل وهو كيف يمكن تفسير الاستمرارية التاريخية لرابطة الدم؟ ومن أجل الإجابة على هذا السؤال من الضروري النظر إلى الفهم الذاتي الوطني الألماني ضمن السياق التاريخي للوائح الألمانية الحالية المتعلقة بالمهاجرين والتجنيس هي استناداً إلى قانون الرايخ للمواطنة المؤرخ 22

¹ Smith,A,(Convergence and Divergence: French and German Immigration Policy Since WWII), Allegheny College DSpace Repository, Projects by Department or Interdivisional Program, **Intrenational Studies 610 Senior Project**,2017, P06.

² Ibid,P06.

³ Gönül.T,(the Rise of Islamism Among Turkish Immigrants in Germany and the Netherlands), op.cit, P40.

جويلية 1913، ويعود القانون الأساسي لعام 1913 إلى التشريع البروسي الذي يعكس قلق بروسيا مع المهاجرين من أوروبا الشرقية والبولندية الذين اعتبروها "عناصر غير مرغوب فيها"¹.

فمن السمات المميزة للجنسية الألمانية طابعها قبل الوطني، فقد عرفت الجنسية الألمانية بأنها تنتمي إلى أمة ثقافية ألمانية، تشير إلى عضوية أولئك الذين يشاركون "الثقافة" والقيم الألمانية، واستند قانون عام 1913 إلى التشريع البروسي بحيث شملت في الأمة الألمانية أولئك الذين لديهم خلفية ألمانية ولكن عاشوا خارج البلاد، وفي جمهورية فايمار منحت المواطنة لأولئك الذين يعيشون في الخارج نتيجة للهزيمة في الحرب العالمية الأولى، بعد الحرب العالمية الثانية سمح للألمان بالعودة إلى الجمهورية الاتحادية، فالملاحظ من خلال هذا أن هناك استمرارية في نهج ألمانيا تجاه المواطنة، فتعريف المواطنة من حيث الأصل العرقي كان بمثابة رابط خاص "لأمة بحثا عن دولة"².

بعد عام 1945 شجعت المواطنة العرقية الألمانية على إبقاء الأمة معا من خلال منح الجنسية لسكان الأقاليم الألمانية سابقا في الشرق وإلى أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وبعد تحقيق الوحدة الوطنية في عام 1990 اختفى المبرر القديم للحفاظ على قانون المواطنة العرقية غير أن ألمانيا واصلت تقليدها القديم، بحيث رفضت كل محاولات الديمقراطيين الاشتراكيين لإدخال سياسة المواطنة على أساس القانون، وكان للحفاظ على تعريف إثني للمواطنة من خلال القانون الأساسي عواقب هامة على سياسات الهجرة وإدارة شؤون المهاجرين في ألمانيا³.

ووفقا للقانون الأساسي لم يكن هناك قانون شامل للهجرة حتى ذلك الوقت، ولم تعتمد ألمانيا سياسة هجرة لسبيين، وينعكس أول واحد في مصطلح "ألمانيا ليس بلد هجرة" في عام 1977 وهو الوقت الذي كان هناك بالفعل 4 ملايين مهاجر في ألمانيا، والسبب الثاني هو عدم وجود فئة قانونية متميزة للمهاجرين، وتصنف الجمهورية الاتحادية أولئك الذين

¹ Ibid,P41

² Ibid,P42

³ Ibid,P43

يدخلون ألمانيا إلى عدة فئات قانونية مختلفة "لا يمكن أن تندرج تحت مفهوم عام واحد للمهاجرين" وهذه الفئات هي¹:

1. الفئة الأولى الألمان العرقيين ويشمل أولئك الذين يأتون من جمهورية ألمانيا الديمقراطية، المقاطعات الشرقية الألمانية السابقة أو بلدان أوروبا الشرقية، وبما أن لهم الحق التلقائي في الجنسية الألمانية، فإن دخولهم إلى ألمانيا لا يعتبر هجرة وإنما العودة فقط،
2. الفئة الثانية هي طالبي اللجوء الذين يدخلون ألمانيا بموجب المادة 16 من القانون الأساسي، الذي يضمن اللجوء للاضطهاد سياسيا.
3. الفئة الثالثة فهي العمال الأجانب من بلدان غير الاتحاد الأوروبي وأسرههم الذين دخلوا ألمانيا نتيجة للاتفاقات الثنائية المبرمة مع بلدان المنشأ بين عامي 1955 و1973.

هذه التصنيفات المستخدمة من طرف الحكومة الألمانية في تصنيف العمال الأجانب توضح طبيعة العلاقة بين الألمان وغير الألمان في البلاد، في حين أن معظم البلدان تستخدم المهاجر كمصطلح للتكاملية تدل على الشخص الذي يأتي إلى البلاد ويستقر هناك، تستخدم ألمانيا مصطلح استبعاد (أجنبي) لتحديد السكان الضيوف مما يؤكد وجودهم المؤقت في البلاد²، حتى عام 1990 كان التجنيس محكوما بالمادة 8 من قانون الرايخ عام 1913 حيث حكم القانون الأساسي لعام 1913 الجزء الغربي من ألمانيا حتى تم الاستعاضة عنه في عام 2000، هذا القانون الذي كان قائما فقط على مبدأ الحق في الدم، ووفقا للمبادئ التوجيهية لسياسات التجنس لعام 1977 كان على المتقدمين إثبات ولائهم والتزامهم لألمانيا والتكلم بالغة الألمانية ومعرفة النظام السياسي في الجمهورية الاتحادية، والولاء لنظامها الديمقراطي والإقامة 10 سنوات على الأقل في البلد³.

منذ إدخال التعديلات على قانون الجنسية في عام 2000، أصبح يسمح لأطفال المهاجرين المولودين في ألمانيا بإختيار جنسيتهم طالما أن أحد والديهم يقيم بصفة قانونية في ألمانيا لمدة

¹ Ibid,P44.

² Ibid,P44.

³ Ibid,P47.

8 سنوات قبل ولادة الطفل (قانون الجنسية، القسم 4)، ومع ذلك وبموجب قانون الجنسية "جرى تنقيح قواعد المواطنة بصورة شاملة مع بدء نفاذ قانون الجنسية المعدل في 1 جانفي 2000 ومع بدء نفاذ قانون الهجرة في 1 جانفي 2005"، وقد تم توثيق بيان واضح بأن "الهدف من تجنب تعدد الجنسية يظل سمة أساسية من سمات القانون الألماني بشأن الجنسية ... ويجب على أولئك الذين يطلبون التجنس التخلي عن جنسيتهم الأجنبية"، ومع ذلك تدعي المراجعة القانونية أنه ينص على "استثناءات سخية تسمح للمتقدمين بالاحتفاظ بجنسيتهم القديمة من المسنين وضحايا الاضطهاد السياسي ... وعليه فإن تفسير القانون الاتحادي لا يزال يقع ضمن سلطات الحكومات المحلية وحكومات الولايات¹.

رابعا: خاتمة واستنتاجات

إن أي نص أكاديمي عن الهجرة إلى ألمانيا يقر في نهاية المطاف ذلك الفهم والتفسير الفريد لمفهوم المواطنة في ألمانيا والتي كانت قائمة على أساس التراكمت الثقافية التي كانت تميز المجتمع والفرد الألماني والمتمثلة في تقديس "العرق الآري" وهو مفهوم عرقي ملحوظ للمواطنة والانتماء والتي تعود جذوره لقانون 1913، الأمر الذي أثر على المهاجرين لاحقا وعلى اندماجهم داخل المجتمع الألماني والتأقلم مع القيم والمبادئ السائدة، بحيث كان ينظر ولا زال لليوم إلى الأمة الألمانية على أنها مجتمع ثقافي عضوي وهو *volksgemeinschaft* أي الانتماء الذي يقوم على المبادئ الإثنية الثقافية بدلا من المبادئ السياسية كما هو الحال في فرنسا، وهو ما تعبر عليه المبادئ التوجيهية للتجنيس لعام 1977 بوضوح عندما تنص على أن "جمهورية ألمانيا الاتحادية ليست بلدا هجرة، ولكنها لا تسعى إلى زيادة عدد المواطنين الألمان عن طريق التجنس"، وعلى الرغم من أن القانون الجديد لسنة 2000 أعطى مزيدا من الضمانات القانونية من خلال المنح بين حق الدم *jus sanguinis* وحق التربة " *jus soli*" في منح الجنسية الألمانية وصفة المواطنة لغير الألمان - هو اعتراف بأن ألمانيا أصبحت بلد هجرة - إلا أن الحصول على الجنسية الألمانية ما زال صعبا للغاية كون أن الجنسية المزدوجة للمهاجرين هي مسألة تثير قلقا بالغا بالنسبة لألمانيا، فألمانيا كما وافقت عليها

¹ Gossens.S.L, (The Impact of Immigration Policies & Integration Programs on Multicultural Identity in Germany), Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree in Master of Arts in International Studies, University of San Francisco, 2011, P14

النخبة السياسية (المحافظون والديمقراطيون الاجتماعيون) تواجه "مشكلة تكامل"،
فخوف ألمانيا يكمن في ظهور " مجتمعات موازية" ومن النتائج الموصل إليها:

1. اعتبرت ألمانيا لفترة طويلة بلد لا يشجع على الهجرة.
2. اقتضت الهجرة في ألمانيا على فئة المهاجرين الاقتصاديين أو -كما يطلق عليهم الألمان مصطلح الأجنبي بدلا من المهاجر- في الفترة بين 1945-1974.
3. اقتصر منح الجنسية الألمانية على العرق الآري دون سواه بحكم أحكام القانون الأساسي للجنسية لعام 1913 وذلك قبل سنة 2000 والذي يمكن إرجاعه إلى طبيعة الثقافة الألمانية في تلك الفترة.
4. قامت ألمانيا بإدخال العديد من الإصلاحات السياسية التي ساهمت نوعا ما بإحداث نقلة نوعية على مستقبل المهاجرين مثل منح الجنسية وبعض حقوق المواطنة.
5. عملت الحكومة الألمانية على تعزيز الاندماج بالنسبة للمهاجرين من خلال تعلم اللغة والثقافة الألمانية والقيم المجتمعية كأسلوب للاستيعاب الجيد بين المواطنين الأصليين والمهاجرين.

خامسا: قائمة المراجع

1. Bloemraad.I,"Citizenship and Pluralism: Multiculturalism in a World of Global Migration", in Bodemann.M, Citizenship and Immigrant Incorporation Comparative Perspectives on North America and Western Europe, New York: Palgrave Macmillan, ed1, 2007.
2. Bryan.M, The Globalization of Security State Power, Security Provision and Legitimacy, united king: Palgrave Macmillan, ed1, 2009.
3. Elaine.R, (Immigration and Changing Definitions of National Citizenship in France, Germany, and Britain), French Politics, vol4, 2006.
4. Ersanilli.E and Koopmans.R, "Ethnic Retention and Host Culture Adoption among Turkish Immigrants in Germany, France and the Netherlands: A Controlled Comparison", Social Sciene Research Center Berlin, 2009.
5. Ette.A, "Germany's Immigration Policy 2000-2002 Understanding Policy Change With Political Process Approach", Center on Migration, Citizenship and Development, working papers,N°3, Bremen: COMCAD, 2003.
6. Gönül.T, (the Rise of Islamism Among Turkish Immigrants in Germany and the Netherlands), the degree of Doctor of Philosophy in Political Science, Florida Interntional University, 2008.
7. Gossens.S.L, (The Impact of Immigration Policies & Integration Programs on Multicultural Identity in Germany), Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree in Master of Arts in International Studies, University of San Francisco, 2011.
8. Holtug.N, Kasper.L and Lægaard.S, Nationalism and Multiculturalism in a World of Immigration, united king: Palgrave Macmillan, ed1,2009.

9. Korkmaz.T,(Comparison of Swedish and German Immigrant Integration Policies within the light of the European Union Framework), Master Thesis MSc in International & European Relations, Linkopings Universitet, 2005.
10. Rex.J and Gurharpal.S, (Multiculturalism and Political Integration in Modern Nation-States: Thematic Introduction), **International Journal on Multicultural Societies (IJMS)**, Vol 05, N°01,2003.
11. Sassen.S, "The Repositioning of Citizenship and Alienage: Emergent Subjects and Spaces for Politics", in Bodemann.M, **Migration, Citizenship, Ethnos**, New york: Palgrave Macmillan, ed1, 2006.
12. Smith.A, "Convergence and Divergence: French and German Immigration Policy Since WWII", Allegheny College DSpace Repository, Projects by Department or Interdivisional Program, **Intrenational Studies 610 Senior Projec**, 2017.
13. Tartakovsky.E, (Cultural Identities of Adolescent Immigrants: A Three-Year Longitudinal Study Including the Pre-Migration Period), **Journal of Youth and Adolescence**, Volume 38, Issue 5, 2009.
14. Zapata-Barrero.R and Barker.F, "Multilevel Governance of Immigration in Multinational States: 'Who Governs?' Reconsidered", in Hepburn.E, **The Politics of Immigration in Multi-Level States Governance and Political Parties**, New Yourk: Palgrave Macmillan, ed1, 2014.